حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 312 الخميس 3 فبراير 2022

### رئيس الوزراء:

# 45.2 مليار دولار إجمالي الصادرات في 2021

## إجراءات جديدة للاستيراد سيتم تطبيقها بالتنسيق مع البنك المركزي

الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء

**حابي**

قال الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء إن حصيلة الصادرات السلعية بعد المراجعة، بلغت 32.340 مليار دولار في 2021، مقابل 32.123 مليار دولار، قبل تدقيق الأرقام.

ونوّه رئيس الوزراء إلى أن الصادرات البترولية حققت زيادة ملحوظة لتصل إلى 12.9 مليار دولار، وبالتالي بلغ إجمالي الصادرات 45.2 مليار دولار، وهو أعلى رقم تاريخيًا، لافتًا إلى أن أعلى رقم وصلت له الصادرات قبل ذلك كان 36.7 مليار دولار في العام المالي 2011-2010.

وقال رئيس الوزراء إن الجزء الأكبر من الصادرات ونسبته، 71.5%، كان من نصيب الصادرات غير البترولية، وتشمل جميع قطاعات الصناعة، و28.5% نسبة الصادرات البترولية، مشيرًا إلى أن العام المالي 2011-2010، والذي حققت فيه الصادرات المصرية 36.7 مليار دولار كانت نسبة الصادرات البترولية فيها تتجاوز 35%.

وأعلن رئيس الوزراء، خلال المؤتمر الصحفي، عن أن هناك مجموعة جديدة من إجراءات الاستيراد، سيتم البدء في تطبيقها بالتنسيق مع البنك المركزي؛ سعيًا لحوكمة وضمان جودة المنتجات الداخلة إلى جمهورية مصر العربية، مضيفًا أنه سيتم البدء في تطبيق عدد من المعايير تدريجيًا، حيث تتعلق هذه المعايير بالتوافق مع البيئة، والتنمية المستدامة، بالتزامن مع استضافة مصر لقمة المناخ المقرر عقدها خلال شهر نوفمبر المقبل، والتي تحتم علينا كدولة البدء في تطبيق المعايير الخضراء، ومعايير الاستدامة البيئية.

### خاصة المستوردة

# مراجعة شاملة لمنظومة المواصفات القياسية للمنتجات

**حابي**

أعلنت نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة، تنفيذ عدد من الإجراءات للارتقاء بجودة المنتجات بشكل عام في السوق المصرية.

ونوهت جامع، خلال مؤتمر صحفي بحضور رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، بأنه سيتم تطبيق عدد من الاشتراطات التي من شأنها أن تضمن جودة المنتجات الواردة إلى السوق المصرية.

ولفتت إلى اتخاذ بعض الإجراءات، منها: صدور قرار وزاري باشتراط عدد من المعايير الواجب توافرها في المركبات، كعوامل الحماية بالسيارة، وتوافر قطع الغيار ومراكز الصيانة المعتمدة لتلك المركبات، وذلك بما يحفظ الأمن والسلامة لمستخدميها.

وأوضحت جامع أن ذلك يتم في ضوء زيادة حجم الصادرات، والسعي لتحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة القادمة، من خلال التعاون والتنسيق مع المجالس التصديرية.

ونوهت الوزيرة بإجراء مراجعة شاملة لمنظومة المواصفات القياسية للمنتجات، خاصة الواردة إلينا من الخارج، إلى جانب الالتزام بالمعايير الدولية والمواصفات القياسية سواء للواردات أو الصادرات؛ بما يضمن جودة المنتجات.

وأضافت: "إلى جانب المساهمة في فتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية، وتشجيع الصناعة المصرية على الالتزام بالمواصفات القياسية للإنتاج بهدف التصدير، بما يساعد في زيادة تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق".

وتابعت الوزيرة أن الإجراءات تتضمن أيضًا تقديم الدعم الفني من خلال مركز تحديث الصناعة والمراكز التكنولوجية لمختلف المصنعين لزيادة المنتجات المعتمدة على الطاقة النظيفة، واستخدام المنتجات الخضراء؛ سعيًا للارتقاء بمنظومة التصنيع والإنتاج بما يتناسب مع المعايير الدولية، وفتح المزيد من الأسواق.

### توقع انخفاض عجز الموازنة إلى معدلات أقل من المستهدف

# مقترح بتسوية المنازعات الضريبية المتراكمة

**حابي**

قال وزير المالية الدكتور محمد معيط إنه مع اكتمال الميكنة الكاملة للمنظومة الضريبية والمنظومة الجمركية، فسيشهد هذا العام حلًا لكل الأمور المتعلقة بالمنازعات الضريبية والجمركية.

وأشار معيط إلى أن وزارة المالية ستقدم مقترحًا إلى مجلس الوزراء لفتح -مرة أخرى- تسوية المنازعات الضريبية المتراكمة؛ بحيث يتم التخلص من كل المنازعات الضريبية والملفات المتأخرة مع بدء الميكنة الكاملة للنظام الضريبي في الأول من يوليو القادم.

واستعرض وزير المالية، خلال مؤتمر صحفي بحضور رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي أمس، مؤشرات الأداء المالي خلال الأشهر الستة الأولى من العام المالي الجاري، وكذا مستهدفات العام المالي الجاري، وكذا المؤشرات المتعلقة بالموازنة العامة للعام المالي المقبل 2022/2023.

وقال معيط: "استجبنا لكل النفقات المطلوبة لبنود الموازنة بما فيها الاستثمارات العامة، والصحة والتعليم والأجور والمعاشات، خلال النصف الأول من العام المالي الجاري".

وأضاف: "خلال الأشهر الستة الأولى للعام المالي الجاري، نجحنا في تحقيق نمو في الإيرادات العامة بأكثر من 10.5%، وزادت الإيرادات الضريبية بنسبة 15.7%".

وتابع: "وعلى صعيد المصروفات، استطعنا تحقيق الانضباط المالي التام، ونتوقع أنه بانتهاء العام المالي الجاري أننا سنحقق نتائج أفضل من المستهدف سواء فيما يتعلق بانخفاض في معدل الدين إلى أقل من 90% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بمعدلات العام المالي الماضي".

وأضاف: "كما نتوقع انخفاض عجز الموازنة إلى معدلات أقل من المستهدف في قانون ربط الموازنة، والمعلن بنسبة 6.7%، وكذا تحقيق الفائض الأولي المُستهدف".

### بدلًا من 15%

# مبادرة جديدة لسداد دعم المصدرين بخصم تعجيل 8%

**حابي**

أكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، أنه تجري حاليًا دراسة مقترحات المجتمع الصناعي حول الضريبة العقارية على المصانع، وستكون هناك أخبار سارة في هذا الشأن قبل نهاية العام المالي الحالي، بما يلبي متطلبات التنمية الصناعية.

ونوه وزير المالية في لقاء مع رجال الصناعة أن الحكومة جادة في مساندة القطاع التصديري، وأنه تم صرف 31 مليار جنيه للمصدرين منذ بدء تنفيذ مبادرات سداد «المتأخرات» حتى الآن.

وكشف عن دراسة مبادرة جديدة للسداد الفوري النقدي لدعم المصدرين أولًا بأول بخصم «تعجيل سداد» 8% بدلًا من 15% بالتعاون مع القطاع المصرفي، ووزارة التجارة والصناعة.

وقال الوزير لمجتمع الأعمال: "ساعدونا.. في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الرسمي لتحصيل مستحقات الخزانة العامة للدولة، وزيادة الناتج المحلي، وتعالوا نعمل معًا لإرساء دعائم التنافسية العادلة بالأسواق المحلية، من خلال تشكيل لجنة دائمة مشتركة تضم ممثلين من رجال الصناعة والضرائب المصرية والجمارك والضرائب العقارية، تتصدى أيضًا لفحص أي شكاوى ضريبية أو جمركية للمجتمع الصناعي".

وأشار إلى التطلع لتلقي مقترحات حول أي صناعات جديدة تحتاج إلى مساندة إضافية لتحفيز النشاط الاقتصادي، مشيرًا إلى أنه سيتم الانتهاء من كل مشروعات تطوير وميكنة الضرائب والجمارك، وتكامل قواعد بياناتهما بنهاية يونيو المقبل.

وأوضح أن منصة «نافذة» حققت وفورات مالية للمجتمع التجاري المصري في التجارة عبر الحدود، من خلال توفير نحو 400 دولار لكل شحنة، وتقليص زمن وصول المستندات، إضافة إلى تخفيض أعباء رسوم الأرضيات والتخزين وغرامات تأخير الحاويات بقيمة تبلغ نحو 22.5 ألف جنيه عن كل حاوية.. وأشار إلى أنه بنهاية مارس المقبل سيتم حظر دخول أي بضائع غير مطابقة للمواصفات الأوروبية.

أشار الوزير، إلى أن التعديلات الجديدة في قانون التأمين الصحي الشامل تتضمن خصم المساهمة التكافلية من الوعاء الضريبي، وتمنح مجلس الوزراء الحق في استبعاد بعض الإيرادات من الخضوع للمساهمة التكافلية.

### البنك المركزي:

# بقيمة 311.4 مليون دولار فائض ميزان المدفوعات في الربع الأول

**حابي**

أعلن البنك المركزي المصري، أن معاملات الاقتصاد مع العالم الخارجي حققت خلال الفترة من يوليو إلى سبتمبر 2021 فائضًا كليًا بلغ 311.4 مليون دولار مقارنة بعجز بلغ 69.2 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.

وأشار المركزي في بيان أمس، إلى أن أرقام ميزان المدفوعات تشير إلى قدرة الاقتصاد المصري على تحمل التداعيات السلبية لجائحة كورونا.

وأوضح البنك أن الفائض الكلي تحقق على الرغم من ارتفاع عجز حساب المعاملات الجارية إلى نحو 4 مليارات دولار مقابل 2.8 مليار دولار خلال نفس الفترة.

وجاء ارتفاع عجز حساب المعاملات الجارية بسبب زيادة عجز الميزان التجاري غير البترولي بمعدل 26.1% ليصل إلى نحو 11 مليار دولار كنتيجة للزيادة في الواردات من المستلزمات الطبية في ظل جهود الدولة لمكافحة كورونا، وكذلك الزيادة في الواردات من مستلزمات الإنتاج.

وأكد البنك المركزي أن التحسن في الميزان الخدمي حد من عجز الحساب الجاري، حيث شهدت الإيرادات السياحية ارتفاعًا بنحو 2 مليار دولار مسجلة نحو 2.8 مليار دولار.

### إلغاء شرط الالتزام بوجود مساهمة من الجهات الدولية

# السماح بتأسيس شركات مصرية بالكامل للتصنيف الائتماني

**رنا ممدوح**

وافق مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية في جلسته الأخيرة المنعقدة على إدراج تعديل جديد على ضوابط منح الترخيص وقواعد تملك الأسهم بشركات تقييم وتصنيف ترتيب الأوراق المالية (Credit Rating)، وبما يسمح بتأسيس شركات وطنية للتصنيف الائتماني.

وأفادت الرقابة المالية، أن التعديل جاء بعد إلغاء شرط الالتزام بوجود مساهمة من جهات التصنيف الائتماني الدولية في رأس مال شركات تقييم وتصنيف ترتيب الأوراق المالية العاملة بسوق المال المصري.

وقال الدكتور محمد عمران رئيس هيئة الرقابة المالية، إن التعديل صدر ليحفز على وجود شركات وطنية للتصنيف الائتماني بالقطاع المالي غير المصرفي، وزيادة عددها.

وأكد أن القرار يساهم في تعزيز قدرات القطاع وخلق مناخ تنافسي يتيح التعامل مع أكثر من بديل لشركات الجدارة الائتمانية، كما يأتي في ظل زيادة عدد إصدارات السندات خلال الفترة الأخيرة والتي بلغت 24 إصدارًا خلال عام 2021، مع الوضع في الاعتبار تضاعف أعدادها عقب صدور التشريعات الخاصة بتوريق الحقوق المالية المستقبلية، وسندات التنمية المستدامة.

ألزم شركة التصنيف بإصدار وثيقة تأمين ضد الأخطار المهنية وفقًا للشروط التي تضعها الهيئة بما يتلاءم مع حجم ونطاق المسؤوليات المترتبة على مزاولة مهامها.

### التجاري الدولي وأرقام وبلتون تحتل المراكز من الثالث للخامس

# المجموعة المالية وشقيقتها هيرميس تستحوذان على 46% من تعاملات البورصة.. والصدارة

**إسلام فضل**

اقتنصت المجموعة المالية للسمسرة في الأوراق المالية صدارة ترتيب شركات السمسرة عن التعاملات في البورصة خلال شهر يناير 2022، بعد تنفيذ تداولات إجمالية بقيمة 17.5 مليار جنيه، أمنت لها حصة سوقية 33.2%.

وجاءت شركة هيرميس للوساطة في الأوراق المالية بالمركز الثاني بحصة سوقية 12.8%، وذلك عبر قيم تداول بلغت 6.731 مليارات جنيه.

وبذلك تستحوذ المجموعة المالية وشقيقتها هيرميس على 46% من تعاملات البورصة في يناير.

وجاءت المرتبة الثالثة من نصيب شركة التجاري الدولي للسمسرة في الأوراق المالية، التي سيطرت على 5% من تعاملات السوق خلال الشهر المنتهي، عبر تنفيذ تداولات إجمالية بقيمة 2.649 مليار جنيه.

ولحقت شركة أرقام لتداول الأوراق المالية بالمربع الذهبي بنصيب 4% من السوق، تمثل تعاملات بقيمة 2.126 مليار جنيه.

وجاء في المركز الخامس شركة بلتون لتداول الأوراق المالية، من خلال تعاملات بقيمة 1.8 مليار جنيه، بما يوازي 3.4% من إجمالي تداولات البورصة خلال شهر يناير الماضي.

واستحوذت شركة مباشر إنترناشيونال لتداول الأوراق المالية على 2.9% من تعاملات البورصة، من خلال تداولات إجمالية بقيمة 1.515 مليار جنيه، وضعتها في المركز السادس بترتيب شركات الوساطة خلال يناير.

وجاءت شركة بايونيرز لتداول الأوراق المالية بالمرتبة السابعة، بعد تنفيذ تعاملات بقيمة 1.33 مليار جنيه، أمنت لها حصة سوقية 2.5%.

واحتلت شركة الأهلي فاروس لتداول الأوراق المالية المركز الثامن، بتعاملات قيمتها 1.165 مليار جنيه، وبحصة سوقية 2.2%.

وفي المرتبة التاسعة، جاءت شركة نعيم للوساطة في الأوراق المالية بحصة سوقية 1.9%، عن تعاملات إجمالية بقيمة 1.022 مليار جنيه.

وحلت عربية أون لاين للوساطة في الأوراق المالية بالمرتبة العاشرة نظير تعاملات بلغت 965.76 مليون جنيه، تمثل نحو 1.8% من تعاملات السوق خلال يناير.

وشملت قيم التداول السوق الرئيسي وبورصة النيل وخارج المقصورة، والسندات والصفقات.

## أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- المتحدث باسم الصحة: 99% من وفيات كورونا لغير الملقحين
- ميزان المدفوعات.. 231 مليون دولار تحويلات من غير المقيمين لشراء عقارات
- البورصة المصرية تصعد إلى مستوى 11691 نقطة تفاؤلا بتصريحات مجلس الوزراء عن الطروحات
- تخفيض مصروفات تحليل PCR إلى 650 جنيها للمصريين و750 للأجانب
- مجلس الوزراء يصدر اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم وإدارة المخلفات